كليــة الحقـوق
قسم القانون التجـارى

التعاقد بالمختصرات
فى عقود التجارة الدولية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

اعداد الباحثة / سعاد حسنى محمد على

لجنة الإشراف على الرسالة

الأستاذ الدكتور / سميحة محمد القليوبى (رئيســـــــاً)
أستاذ القانون التجارى والبحرى
كلية الحقوق ـ جامعة القاهـــــــــرة

الأستاذ الدكتور / أحمد فاروق الوشاحى (مناقشاً وعضواً)
أستاذ القانون التجارى والبحرى
كلية الحقوق ـ جامعة القاهـــــــــرة

الدكتـــــور / حســـام رضا السيد عبد الحميد (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى ـ المساعد
كلية الحقـــــوق ـ جامعـــــة عين شمس

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩ م

كليــة الحقـوق
قسم القانون التجـارى

رسالة دكتوراه بعنوان

التعاقد بالمختصرات فى عقود التجارة الدولية

اسم الطالـــــــب: سعاد حسنى محمد على
الدرجة العلميـــة : الدكتوراه
القسم التابـــع له: القانون التجارى والبحرى
اسم الكليـــــــة: كلية الحقوق
الجامعـــــــــة: جامعة عين شمس

سنة التخـــــرج : / / ٢٠١
سنة المنـــــــح : / / ٢٠١

كليــة الحقـوق
قسم القانون التجـارى

اسم الطالـــــبه : سعاد حسنى محمد على

عنوان الرسالة : التعاقد بالمختصرات فى عقود التجارة الدولية

الدرجة العلمية : دكتوراه

لجنة الإشراف على الرسالة

الأستاذ الدكتور / سميحة محمد القليوبى (رئيســـــــــاً)

أستاذ القانون التجارى والبحرى

كلية الحقوق ـ جامعة القاهـــــــــرة

الأستاذ الدكتور / أحمد فاروق الوشاحى (مناقشاً وعضواً)

أستاذ القانون التجارى والبحرى

كلية الحقوق ـ جامعة القاهـــــــــرة

الدكتـــــور / حســـام رضا السيد عبد الحميد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى ـ المساعد

كلية الحقـــــوق ـ جامعـــــة عين شمس

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة الآية (١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥)

(صدق الله العظيم)

اهـــــــــداء

- الى ابي الشمعة التي أنارت طريقي فهو السبب الأول والأساسي لوصلي لهذا المكان داعية من اللّه ان يحفظه دوما .
- الي امي التي كانت دعوتها المستمرة لي سبب تفوقي .
- الى وزوجي الذي كان سلاحي البناء في مواجهة التحديات وكان خير عونا لي .
- وأولادي حصيد عمري وفلذة اكبادي بسنت واحمد وياسين راجية من اللّه حفظهم وعلوهم في الدنيا والآخرة ولا يريني فيهم مكروه ويارب يكونوا افضل مني وداعية المولي ان يتخمد فلذة كبدي ابني محمد بالرحمة والمغفرة ويكون سبب لعبوري جنة اللّه وان اكون خير مثلا لاولادي
- واهداء ذو بريق خاص لكل من له معزة في قلبي وكان سببا قويا لوقفي علي هذة المنصة ووصولي لهذة المكانة .
- والشكر والتقدير لكل من ساهم في خروج هذا العمل بهذا الشكل وشكر لاساتذتي.....

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، وصلاة وسلاماً على المبعوث رحمة للعالمين ، أشرف الخلق أجمعين ، نبى المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آلة الطيبين الطاهرين وصحبه وسلم.

وبعد،

فإنني أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على الرسالة، وأرشدني إلى كيفية إعداد هذا البحث ولم يدخر جهدًا في النصح **أستاذي الدكتور / حسام رضا السيد عبد الحميد** أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة عين شمس الذي تعهدني برعايته، وشملني بعنايته طوال فترة إعداد البحث، وقد تعلمت منه عطاء الأستاذ، وتواضع العالم، اعترافا بفضله، وإقرارًا بفضائله، أسأل الله أن يجزيه عنى خير الجزاء، وأن يجعل ثواب ما أفاض علىَّ من علم في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذة الدكتورة الفاضلة سميحة محمد القليوبى** أستاذة القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة والذي أمدت لنا يد العون والتوجيه، وذلك من خلال مؤلفاتها التي كان لها عظيم الأثر في النفس والبحث، وذلك لتفضلها قبول مناقشة هذا العمل على الرغم من مشاغلها.

والشكر موصول إلى رائد من رواد القانون التجارى والبحرى ليس في مصر وحدها ولكن في العالم العربي كله، **الأستاذ الدكتور / أحمد فاروق الوشاحى** أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة والتي كان دائمًا يمد يد العون بالنصح والتوجيه، وذلك من خلال مؤلفاته العلمية التي كان لها عظيم الأثر في البحث لقبول سيادته مناقشة هذا العمل فلسيادته وافر الشكر التقدير.

والله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء لما قدموه لي من عون.

الباحثة

مقدمة

أولاً: تطور المفهوم العقدى فى معاملات التجارة الدولية

الحاجة هي دائماً المحرك الرئيسي للإنسان تجاه إيجاد الوسيلة المناسبة لإشباعها، إلا أنه دائماً ما تصطدم هذه الرغبة في الإشباع بعنصري الوفرة والندرة، ويقصد بالندرة قلة السلع والخدمات والعوامل المنتجة لها بالنسبة للحاجات البشرية الجمة والمتطورة، ويعود نقص هذه السلع والخدمات إلى محدودية العوامل المنتجة المتاحة الطبيعة والعمل ورأس المال والكفاءة الإنتاجية، وبسبب هذه الوفرة وهذه الندرة والعلاقة بينهما نشأت التجارة الدولية.(١)

أهمية البحث:

فبالنسبة للدول المتقدمة نجد أن التجارة الدولية توفر لها الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها والتي يعجز السوق المحلي عن استيعابها، كما تفتح المجال للصناعة المحلية لزيادة الإنتاج للاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير، كما تمكنها من الحصول على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية فضلاً عن توفير احتياجاتها من السلع التي لا تستطيع إنتاجها.

أما بالنسبة للدول النامية فإن التجارة الدولية تمكنها من تصدير منتجاتها من المواد الأولية والمصنوعات التي تتمتع في إنتاج بمميزات نسبية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل وإرادتها من السلع الاستثمار المختلفة التي تعجز عن إنتاجها والتي تتطلبها عملية التنمية، هذا بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي التي تتمتع بهما الدول المتقدمة.

وبطبيعة الحال فإن العقد هو الوسيلة التي يتم من خلالها إدارة التجارة الدولية، فمن المفترض أن العقد كما هو شأنه في التجارة الداخلية، هو وسيلة تنظيم الحقوق والالتزامات الناشئة عن معاملات التجارة الدولية، فالعقد هو

---

(١) أحمد محمد سعيد ، تطور المفهوم العقدي في معاملات التجارة الدولية.

الضمانة الأساسية لحفظ وتنظيم حقوق والتزامات متساوية ومتوازية للمتعاملين بالتجارة الدولية.

مشكلة البحث:

إذا نظرنا لواقع التجارة الدولية تؤكد هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الدولية بما يسمح لها بالسيطرة على مقدرات الدول النامية، ويؤكد أيضاً أن وسيلة الهيمنة والسيطرة هي عقود التجارة الدولية التي تحررها الدول المتقدمة مع الدول النامية، والتي أضحت في كثير من الأحيان وسيلة مجحفة تفرض على أحد الأطراف الاستمرار في تنفيذ التزامه العقدي حتى ولو غير متناسب مع التزامات الطرف الأخر. بما يشبه الاستعمار الاقتصادي. مما يعيد إلى الذهن حالة الاستعمار العسكري الذي فرضته الدول المتقدمة عقوداً طويلة على الدول النامية، فقد كانت الدول المتقدمة تستعمر الدول النامية عسكرياً بهدف فرض السيطرة السياسية التي تكفل لها الاستحواذ على ثروات الأمم من الموارد الطبيعية.

ولكن بانتهاء الحروب العالمية وبإنشاء منظمة الأمم المتحدة، يرى المتابع لواقع الحال أن الاستعمار لم ينتهى ولكن تحول لطريقة أخرى غير عسكرية أو دموية، بل هي طريقة استعمار أنيقة تحوي من مصطلحات العدالة والحفاظ على حقوق الإنسان الكثير. فدراسة الواقع تؤكد أنه، ومع كان هذه المصطلحات البراقة إلا أن الاستعمار الاقتصادي لازال باقياً كل ما هناك أن الدول المتقدمة تحولت من الاستعمار الاقتصادي العسكري إلى الاستعمار الاقتصادي العقدي.

فأصبح العقد هو الوسيلة التي تسيطر بها دول الشمال المتقدمة على دول الجنوب الأمل في النمو، ولكن كيف يكون هذا هو الحال وفكرة العقد قد نشأت تاريخياً مدفوعة بقيم العدل والأخلاق؟ فقد كان العقد الوسيلة المنطقية لإثبات الالتزامات والحقوق والعمل على حسن تنفيذها، فمن البديهي أنه بمرور السنوات يتطور العقد ليكون في مصلحة العدل والأخلاق، لا أن يتطور ليكون في خدمة القوى على حساب الضعيف.

فالمفترض أن كل تطور إنساني يكون الهدف من ورائة هو منح البشرية المزيد من العدل والرفاهية.

فالتجارة الدولية بكل المتغيرات التي تحويها أصبحت أمر حيوي في مسيرة الشعوب، بحيث أصبح من المستحيل تجنبها وعدم المشاركة فيها، ولكن يجب أن لا تكون تلك التجارة أحد أدوات الاستعمار الحديث، ولذا يتعين علينا البحث حول تاريخ تلك التجارة وتطورها وأهميتها للشعوب، وكذلك البحث في فكرة العقد ذاتها، وخصوصية الأحكام المتعلقة بالعقود حينما تبرم في نطاق دولي متعدد الجنسيات والقوانين هذا ليتسنى لنا تحديد أثار تطور المفهوم العقدي في المعاملات التجارية الدولية، وما أدى إليه هذا التطور من خلق استعمار من نوع جديد، وما هي الضمانات العقدية التي يمكن أن يتمسك به المتعاقد الضعيف ليفي نفسه من هيمنة المتعاقد القوي، ومن خطر الالتزام بعقد مجحف في حقه؟.